الفصل الأول

ماهية ومفهوم، وأهمية وأهداف ديمقراطية

الإعلام والاتصال

إن الوضعية الحيوية لمكانة كل من الإعلام الجماهيري والاتصال الجماهيري [*] في المجتمع المعاصر، مترادفة مع الإمكانات الهائلة التي بات

(*) يستخدم العديد من الإعلاميين والباحثين مصطلحات من مثل "الإعلام الجماهيري" و"وسائل الإعلام الجماهيري"، "والاتصال الجماهير" و"وسائل الاتصال الجماهيري" للتعبير عن المعنى ذاته في حين انها تحمل مضامين مختلفة: "فمن جانب ثمة فرق بين الإعلام الجماهيري" و"الاتصال الجماهيري" فالإعلام الجماهيري وكما يرى أحد المختصين، انه يقتصر على الصحافة والاذاعة والتلفزة تحديداً، لأن هذه الوسائل تعمم مضامين معينة وتتحرك في ابعاد زمانية ومكانية متميزة وتحقق آليات اتصالية وتدفقية مختلفة، وتنفرد بدورة انتاج خاص بها، في حين إن "الاتصال الجماهيري" أكثر اتساعاً ويتميز بعضه بالتفاعل بين طرفي الاتصال، فضلا عن التبادلية "Interactive"، وهو يتضمن معلومات ومعرفة، وهو يشتمل على وسائل الصحافة والاذاعة والتلفزة والسينما والفيديو والكتاب الاتصال التعددي "Multi-Media" أشكاله وتقنياته المختلفة، ومن جانب آخر فان "الاتصال الجماهيري" أكثر شمولية من "وسائل الاتصال الجماهيري" لأن هذه الأخيرة تتضمن الأجهزة والمعدات فقط، على حين يحتوي "الاتصال الجماهيري" تلك التقنيات فضلا عن كل ما يصدر عنها من معلومات ومعرفة، وما توفره من مشاركة فاعلة. ويشار هنا فيما يتعلق بالمصطلحات إلى ان الأميركيين قد عرضوا مصطلحاً مركباً من كلمة انكليزية "Mass"، وأخرى لاتينية "Media" فأصبحت "Mass Media" وتعني الاعلام الجماهيري، وهو مصطلح فرض نفسه في المؤلفات العالمية المختلفة، وهذا ما دعا أوربا اللاتينية الى الاستغناء عن الشق الانكليزي من الكلمة والاحتفاظ بالشق اللاتيني "Media" واستخدامه بصيغة الجمع للتدليل على الاعلام الجماهيري؛ أما فيما يتعلق بمصطلح الاتصال

يمتلكها كل منهما اليوم، فهي كفيلة بان تجعل منهما وسيلة هامة من وسائل تحقيق الديمقراطية في المجتمع من خلال اتاحتهما توسيع قاعدة المشاركة، مع الاشارة الى ان تحقيق ذلك يتوقف على عوامل عديدة منها طبيعة ونوعية بنى وسائل الاعلام والاتصال وممارساتها وادواتها وعلى مدى تيسرها، بمعنى ان تكون عملية الاتصال حرة مفتوحة وتسمح بتبادل حر للافكار والمعلومات والتجارب بين أفراد ومجموعات متساوين بغير سيطرة او تمييز. (1)

إن هذا الأمر لا يتحقق عملياً من دون ان تتحقق الديمقراطية في ميدان الاعلام والاتصال ذاته، بمعنى آخر، ان تحقيق ذلك يتطلب توفير الأرضية اللازمة لتحقيق الديمقراطية في آليات ومسارات عمل الاعلام والاتصال، وفي تفصيلاته عامة، وهو ما يطلق عليه اصطلاحاً ديمقراطية الاعلام والاتصال.

وسيتم في هذا الموضع من الكتاب تناول: ماهية ومفهوم ديمقراطية الاعلام والاتصال، فضلاً عن تناول أهمية وأهداف ديمقراطية الاعلام والاتصال وكما يأتي:

أولاً: ماهية ومفهوم ديمقراطية الإعلام والاتصال:

يشير المشهد الإعلامي والاتصالي العالمي الراهن إلى ان هناك ملايين من الناس في أرجاء شتى من العالم، يعانون من ديكتاتورية الإعلام والاتصال، وتعود أسباب هذا الى عوامل عديدة، منها ما يتعلق بالبنية الأساسية للإعلام والاتصال في تلك الأرجاء والتي تجعله يتدفق رأسياً من أعلى الى أسفل بمعنى أن تتحدث القلة وتستمع الأغلبية ومن دون أن يتاح لها المشاركة والحوار، في حين تعطي القلة

الجماهيري فان الغرب يستخدم التعبير نفسه "Mass communication". ينظر: فريال مهنا، البنية والوظيفة في الاعلام الجماهيري العربي الراهن، في دراسة لمحاضرة القيت في كلية الاعلام والتوثيق في الجامعة اللبنانية في بيروت في 5/1998م، ص3-30، نقلاً عن: د. مي العبد الله سنو، الاتصال في عصر العولمة، بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1999م، ص45-47.

(1) د. محمد مصالحة، مصدر سابق، ص58.

لنفسها حق التحدث عن مشاكل واحتياجات الأغلبية الصامتة، ومنها أيضاً ما يتعلق بعدم كفاية قنوات وأدوات ووسائل الاعلام، بمعنى افتقاد التنوع وحرية الاختيار. [1] ومنها ما يتعلق كذلك بسياسات الاتصال والتي يمكن ان تضع العراقيل أمام حرية الاعلام وبالتالي الحد من حرية الرأي والتعبير والفكر وتقييد مشاركة الجمهور في صنع القرار وهذا ما يزيد من تفاقم مشكلات الاعلام والاتصال في تلك الارجاء، مما يفقده بلا شك مكانته ودوره المطلوب والفعال في المجتمع المعاصر.

ومما لاشك فيه، ان توفر الفضاءات اللازمة التي تتيح للمواطن حرية التفكير وحرية التعبير عن الرأي، حتى ولو كان مغايراً لرأي الفئة الحاكمة سواء مثلت الأغلبية الشعبية أو أقلية من أي نوع كان، فضلاً عن توفر أجواء وآليات مشاركة الجمهور في صناعة القرار قبل ان يطلب منه تنفيذه او احترامه، تفضي بالضرورة الى الاعتراف لكل فرد من ذلك الجمهور بحقه الاساس في الاعلام والاتصال والتواصل، إذ إن من شأن ذلك أن يسهم في تعزيز مسيرة كل من الاعلام والاتصال ودورهما في المجتمع المعاصر، ويلقي بضلاله وانعكاساته الإيجابية على مناحي الحياة كافة، في حين ان سياسات وممارسات وضع العراقيل والعوائق للحد من حريات الراي والتعبير ومشاركة المواطنين في التعبير عن رأيهم في مجمل القضايا والقرارات التي تتعلق بحياتهم من خلال افتقاد تعددية المصادر من جانب، ومن جانب آخر اتباع مركزية الاعلام والاتصال تقنياً وادارياً وتوجيهاً وممارسة الشيء الذي يفرض تنظيماً راسياً او عمودياً للاعلام والاتصال مما يعني التدفق في اتجاه واحد، يمكن ان يفضي بالضرورة الى تقليص عدد المشاركين في الحركة الاعلامية والاتصالية، ويمكن ان يؤدي بالتالي الى تضييق نطاق التداول وسيوله الاعلام والتواصل على الاصعدة المحلية والوطنية والقومية والدولية. [2]

---

(1) د. محمد عبد القادر حاتم، مصدر سابق، ص39.

(2) د. محمد الإدريسي العلمي، الإعلام: واقعه ومستقبله في الوطن العربي، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، سلسلة الموسوعة الصغيرة، 1986م، ص75-76.

ومن هنا فان ديمقراطية الإعلام والاتصال او ما اصطلح على تسميته عند بعضهم بدمقرطة الاتصال، قد اصبحت، وحسب معيار "ماكبرايد" واللجنة الدولية التي ترأسها لدراسة حق الاتصال ومشكلاته، واحدة من المسائل الاستراتيجية التي يجتهد (الدارسون والمخططون الاعلاميون على تضمينها دراساتهم حول الاتصال في عالمنا المعاصر.. وهي الاطار السياسي والأكاديمي الذي تسير عليه مشروعات الاتصال ودراساته الهادفة إلى توفير مشاركة شعبية عريضة من الاتصالات كجزء من عملية أوسع هي "التغير الاجتماعي Social Change".) [1]

ومن المفيد الإشارة هنا إلى ان ماكبرايد وفي شروحاته لديمقراطية الاتصال ومكوناتها، يرى ان لكل شخص الحق في الاتصال ويشير إلى ان المكونات الرئيسة لحق الإنسان الشامل في الاتصال تتمثل في أسس عدة وهي كما يلي: [2]

1- حق الاجتماع والحق في المناقشة والحق في المشاركة وما يتصل بذلك من حقوق تكوين الجمعيات.
2- الحق في الاستفسار والحق في الحصول على معلومات والحق في إبلاغ الآخرين بالمعلومات وما يتصل بذلك من حقوق الإعلام.
3- الحق في الثقافة والحق في الاختيار والحق في الحياة الخاصة وما يتصل بذلك من حقوق التنمية الإنسانية، ويقضي بلوغ الحق في الاتصال توافر موارد الاتصال اللازمة للوفاء باحتياجات الاتصال البشري، وهذا النهج يشير إلى توفر الأرضية اللازمة لتحقيق ديمقراطية الاعلام والاتصال على المستويات كافة المحلية والوطنية والعالمية.

إن الإعلام او الاتصال الحقيقي، المعبر والهادف، يتحتم عليه ان يصبح مرادفاً لمفردة الديمقراطية مادام هذا اللفظ يعني المبدأ المعروف "حكم الشعب

---

(1) د. محمد مصالحة، مصدر سابق، ص59.

(2) التقرير السنوي للمعهد الدولي للاتصالات، وثائق المعهد لعام 1980م، ص25 وما بعدها؛ واليونسكو/ باريس، سنة 1981م، التقرير النهائي للجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال، نقلاً عن: د. محمد مصالحة، مصدر سابق، ص58-59.

للشعب بواسطة الشعب"، وكما يعني "حق الأقليات في أن يسمع رأيها في كل أمر" [1] أو قضية او قرار وعلى الأصعدة كافة.

إن الإعلام والاتصال، وكما يرى أحد الباحثين، هما سليلا الديمقراطية ذلك أن انتشار وسائل الاتصال الجماهيري، ولاسيما الصحيفة ومن بعدها محطات الاذاعة وقنوات التلفزيون، هو انتشار يمضي جوهرياً مع تعميم الديمقراطية وانتشارها في اوربا وأمريكا الشمالية تعميماً وانتشاراً تجلياً في مفاصل السياسة من خلال حريات الرأي والقول والتعبير والانتماء، ومن الاقتصاد من خلال الاستثمار وتحويل البضائع ورؤوس الاموال ومن حقل الثقافة من خلال حريات التفكير والابداع والتعبير عن الهويات المختلفة. [2]

ومن هنا، يمكن القول إن الإعلام والاتصال[*]، لم يعودا حلقة واحدة من حلقات تطور صيرورة الديمقراطية، ولاسيما في الغرب كوطن جذري لنشأتها وتطورها، بل إنه قد تحول إلى علامة بارزة تشير إلى غيابها بغيابه وإلى حضورها بحضوره، إذ إن قوة الاعلام والاتصال من قوة الديمقراطية وضعفهما من ضعفها، بل إن هناك ثمة آراء واطروحات تجتهد في إثبات "إن الإعلام والاتصال يعدان المدخل الحقيقي لتطور الفعل الديمقراطي"[**] وتعزيز مساراته

---

(1) د. عبد اللطيف حمزة، أزمة الضمير الصحفي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002م، ص49.

(2) د. محمد فوزي الجبر، الثقافة العربية وثورة المعلومات: قراءة نقدية مجلة شؤون عربية، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2005م، العدد (121) ، 2005م، ص123.

(*) يشير الباحث إلى ان ورود كل من الاعلام والاتصال كمترادفين في هذا الموضع من الكتاب ، أو أي موضع آخر من الكتاب لا يعني إغفال الاختلاف المعروف بينهما من حيث المفهوم والدلالة والوظيفة، انما يأتي ايرادهما في الصيغة التي وردت للدلالة على المعنى العملياتي للاعلام والاتصال وعلى المجال المشترك الذي يتضمنهما معا.

(**) هناك من يرى ان تعميم فكرة وسائل الاتصال وتشديد القول على علاقة الاعلام بالديمقراطية هما من انتاج رجال المال الذين صاغوا استراتيجية "حرية التعبير التجاري" بعدها حقاً جديداً من حقوق الإنسان، فضلا عن ذلك فان تطوير تقنيات الاعلام والاتصال لا

واتجاهاته في المجتمعات ذات التراكم الديمقراطي او في المجتمعات التي تسير باتجاه التحول الديمقراطي، وتشدد تلك الطروحات على القول إن الاتصال بطبيعته علم ديمقراطي ذلك لأنه يعتمد على الحوار والاقناع، [1] ومن هنا فان الارتباط والتلازم بين وسائل الاعلام والاتصال وبين الديمقراطية، يبدو واضحاً وجلياً، وهذا يقود بالتالي إلى الإشارة إلى مبدأ مهم وهو مبدأ حق الاتصال ـ والذي سبق وتم الإشارة إليه من قبل ـ والذي يعد بمثابة حجر الزاوية في ديمقراطية الإعلام والاتصال والتي تشكل هي الأخرى بدورها مساراً مهماً من مسارات الديمقراطية في إطارها الكلي والشامل، ذلك إن حق الاتصال ينبغي ان يرتبط بمفهوم الديمقراطية بمعناها الشامل لتحقيق اتصال ديمقراطي بحيث تفضي هذه العملية الديمقراطية الى ان يصبح الفرد شريكاً نشيطاً وليس مجرد هدف للاتصال، وان يتزايد تنوع الرسائل المتبادلة ويزداد التمثيل الاجتماعي او المشاركة في وسائل الاتصال كماً وكيفاً، [2] مما يعني عملياً تحقيق ديمقراطية الاعلام والاتصال والتي تعني (تحليل تلك العلاقة الوثيقة بين مفهوم حقوق الاتصال الأساسية والفرعية على السواء، بمفهوم الديمقراطية ففي المجتمع الديمقراطي تتم تلبية احتياجات الاتصال

يطور بالضرورة صيرورة الفعل الديمقراطي، وانه لا حاجة هنا لإثبات ان العديد من الصحف والقنوات الاذاعية والتلفزية هي ملك رجال الاعمال او ملك أنظمة سياسية مستبدة في أفريقيا وآسيا، من هنا فان تطور الاعلام لا يحمل في طياته تطويراً للديمقراطية بل تقدماً تقنياً في وسائل الاتصال واساليب التفاعل بالصوت "الانترنيت مثلاً" من دون إخصاب لديمقراطية سياسية وثقافية؛ ينظر: محمد شكري سلام، ثورة الاتصال والاعلام من الايديولوجيا إلى الميديولوجيا، نحو رؤية نقدية، مجلة عالم الفكر، الكويت، مجلد (32)، 2004م، ص86.

(1) د. عواطف عبد الرحمن، الاعلام وتحديات العصر، مجلة عالم الفكر، الكويت، مجلد (23)، عدد 1-2، 1994م، ص8.

(2) تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال، مصدر سابق، ص351.

عن طريق التوسع في ممارسة حقوق الاتصال. مثل الحق في الحصول على المعلومات، الحق في إعطاء المعلومات، الحق في المشاركة في الاتصال) [1].

لقد حظي موضوع ديمقراطية الاعلام والاتصال، باهتمام واسع من قبل المختصين، إذ أكدت أهميته أغلب المؤتمرات والدراسات التي تناولت سياسات الاتصال،وحظي أيضاً باهتمام كبير من لدن اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال، ويمكن هنا تحديد أبرز النقاط التي يتضمنها أو يعنيها مفهوم ديمقراطية الاعلام والاتصال وكما يلي. [2]

1- ان يصبح الفرد شريكاً إيجابياً فعالاً في العملية الاتصالية، خلاقاً للاحداث وليس مجرد هدف للاتصال.
2- تصحيح اتجاه الاتصال المتدفق من أعلى "لأسفل" أو "التدفق الرأسي" بالجمع بينه وبين التدفق الافقي، وبحيث يصبح التدفق حراً ومتوازناً.
3- تعدد قنوات الاتصال ووسائله وأدواته.
4- التنوع في مضمون الاتصال بما يتيح فرصة الاختيار، ويجعل الفرد قادراً على تكوين آرائه، واتخاذ قراراته بناءً على معلومات كافية ووجهات نظر متنوعة.
5- أن تزداد المشاركة الاجتماعية في إدارة وسائل الاتصال، واتخاذ القرارات الخاصة بها كماً وكيفاً.
6- إتاحة حق المشاركة في الاعلام ووسائل الاتصال الجماهيري لكل الناس دون حدود أو قيود ثقافية او اجتماعية أو اقتصادية.
7- أن تكتسب وسائل الاتصال شرعيتها بتعبيرها عن جماهيرها الحقيقية واستجابتها لاحتياجاتها.
8- تشجيع الجمهور على إبداء وجهات نظر نقدية فيما يقدم لهم من خلال وسائل الاتصال، واتخاذ بعض المواقف سواء من خلال الجماعات

(1) د. محمد مصالحة، مصدر سابق، ص58.

(2) أ.د. ليلى عبد المجيد، التشريعات الإعلامية، القاهرة، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2000م، ص73-74.

التي تمثل قنوات بديلة "الاتصالات البديلة" التي تعارض وسائل الاتصال الرسمية والمؤسسية لكسر احتكار نظم الاتصال المركزية والرأسية أو للتعبير عن اتجاهات او تنظيمات او جماعات تعاني من الحرمان من فرص التعبير من خلال المؤسسات الرسمية ولاسيما بعض الأقليات او العرفيات الدينية او الأثنية، او بعض التيارات الفكرية والسياسية.

ومما سبق، يتضح ان الاتصال لكي يؤدي رسالته، ينبغي ان يكون إنسانياً وديمقراطياً، إذ ان أهم العقبات التي تعترض مسار التدفق الاعلامي والانتشار الاتصالي، هي الافتقار إلى العلاقات الديمقراطية التي تفتقر إليها الممارسات الحالية للإعلام والاتصال في أرجاء متعددة من العالم. وإذ ان الجماهير هي المستفيدة وصاحبة المصلحة في عملية الاتصال لذا يتحتم أن يأتي مسار التدفق الإعلامي والانتشار الاتصالي ملبياً لرغبات الجماهير ومعبراً عن مصالحها وطموحاتها، وهذا لا يتأتى إلا من خلال تأصيل العامل الديمقراطي في مجال الإعلام والاتصال مما يترتب عليه ما يلي. [1]

1- تحقيق الرغبات والآمال والضروريات الاجتماعية في وسائل الإعلام والاتصال.
2- محاولة توسيع نطاق مشاركة الشعب من خلال توفير حرية الرد والتصويب والنقد، وكافة أنواع ما يعرف بالتغذية المرتدة، وانشاء علاقات منتظمة بين رجال الإعلام والاتصال والمواطنين.
3- تحقيق اللامركزية في وسائل الاتصال الجماهيرية، مما يعدّ وسيلة لدعم وتحقيق ديمقراطية الاعلام والاتصال.
4- الأمانة والاخلاص والمصداقية في كل ما ينشر أو يذاع مع الإيمان بمبدأ: لا حرية بلا مسؤولية، مع تحقيق كل ما جاءت به المواثيق الدولية عن حقوق الإنسان سواء لرجل الإعلام او للمواطنين.
5- تطوير وايجاد قنوات اتصال بديلة.

(1) د.محمد عبد القادر حاتم، مصدر سابق، ص37-39.

6- مساهمة غير المختصين في العمل الاعلامي والاتصالي مثل انتاج برامج ومصنفات إعلامية، وذلك بأن يمنحوا الفرصة للتعبير عن خواطرهم وإمكاناتهم.

7- تشجيع اشتراك الأفكار والآراء في إثراء الحوار وصياغة الاقتراحات.

إذ ان النظرة الى الجمهور الى إنه مجرد حشد، وانه متلقَ ≠ سلبي قد تغيرت، وأصبح ينظر إليه على انه شريك إيجابي، ومن هنا فقد بات من الضروري إشراك أكبر عدد ممكن من الناس في الاتصال ليصبح لهم دور في تحقيق أهداف الاتصال وغاياته بشكل كفء، وان لا يظل الاتصال حكراً على وسائل الاعلام والاتصال او المعنيين وحدهم. وإن كان هذا لا يعني التقليل من أهمية التخصص المهني في هذا المجال أو الحد منه، فإنه أمر ينبغي تشجيعه.[1]

إن الهدف المثالي من الإعلام او الاتصال بوصفه عملية تنشئة اجتماعية قائمة على الحوار والمناقشة والتدفق الافقي في أكثر من جهة، وكما يشير أحد الباحثين، هو إحراز تقدم للبشرية، وتمكين الإنسان من تحقيق حرياته ومساواته وتحقيق العدالة، وهذا لا يتأتى إلا من خلال توسيع نطاق المشاركة الفعلية الإيجابية للمواطن في عملية الاتصال من خلال المناقشات والمحاورات، إذ ان ديمقراطية الإعلام والاتصال ترتكز أساساً على المناقشات والمحاورات، وليس على فرض وجهة النظر الواحدة أو الرأي الواحد، فهناك طريق يتجه من أعلى الى أسفل، وطريق آخر يتجه من أسفل إلى أعلى، ومن هنا يتعين على جميع أفراد الشعب المشاركة في المناقشات، ويجب ان يتعرضوا لجميع النواحي التي تتعلق بشؤونهم سواء أكانت سياسية أم اجتماعية ام اقتصادية أم ثقافية أم تعليمية، [2] وهذا تجسيد حي لمبدأ حق الاتصال، وينبغي الإشارة هنا إلى ان هناك عناصر حيوية وضرورية بالنسبة لحق الاتصال.. هذه العناصر تشكل قاعدة مهمة لممارسة الإنسان حقه في الاتصال، ومن هذه العناصر (النظر إلى حق الاتصال على انه مفهوم ديناميكي ومرن يمكن ان يستوعب اوضاعاً ومتطلبات اجتماعية عديدة،

(1) أ.د. ليلى عبد المجيد، التشريعات، مصدر سابق، ص73.

(2) د. محمد عبد القادر حاتم، مصدر سابق، ص24.

وكذلك يمكنه ان يتواءم مع أنظمة الاتصال ووسائله وخدماته كما ينبغي أن يقوم حق الاتصال على أساس مفهوم أكثر شمولاً للاتصال يعترف بان الاتصال عملية تشمل مجالات الحياة كافة، وإن الهدف من حق الاتصال هو التعبير عن القيم الاجتماعية الايجابية التي في مقدمتها السعي الى مجتمع أكثر ديمقراطية وإلى مشاركة شعبية أكبر) [1].

ووفقاً لما تقدم فان (ديمقراطية الاتصال، لا يمكن قصرها على الأشكال السياسية، بل يتعين ان تغطي كل ناحية من النواحي الاجتماعية... وإن زيادة إمكانيات المشاركة للقطاعات الاجتماعية المختلفة هي إحدى أفضل الضمانات لتأسيس وتعزيز الديمقراطية في المجتمع) [2].

ومن الواضح ضمن هذه المعطيات ان السياسات في عدد من أرجاء العالم ماتزال قاصرة على فهم دلالات حق الاتصال وديمقراطيته وأهميته للمجتمع في تلك الأرجاء، بدليل إن هذه السياسات ما تزال بعيدة عن الواقع الدولي ومتغيراته، وبعيدة عن الحاجات النفسية والاجتماعية للمواطن لتفجير طاقاته الإبداعية في مجالات الحياة، ذلك ان هذه السياسات هي انعكاس لسياسة النظام السياسي، ويقيناً ان هذه السياسات ستجد نفسها ضمن المتغيرات الجديدة لعصر العولمة والتي تسير نحو اكتساح العالم، بحاجة إلى استراتيجية واضحة للعمل الإعلامي تواكب التطورات والمتغيرات الجديدة، وتستند على أسس ديمقراطية بحيث تعطي حرية أكبر للمواطن في حق الاتصال وحرية الرأي والتعبير. [3]

وعلى هذا الأساس، فأنه يتعين على وسائل الاعلام والاتصال الجماهيرية ان تتولى في رسائلها مختلف نواحي المجتمع وطبقاته وفئاته وتنوعاته الاجتماعية: الأطفال ـ الشباب ـ المرأة ـ كبار السن، ثم التوزيع الاقليمي بين مجتمع المدينة

(1) د. ياس خضير البياتي، الاعلام العربي وتحديات العولمة، مجلة شؤون عربية، مصدر سابق، ص143.

(2) د. محمد مصالحة، مصدر سابق، ص59-60.

(3) د.ياس خضير البياتي، مصدر سابق، ص143.

والريف، وكذلك مراعاة حاجات الاقليات القومية والأثنية والدينية واللغوية في مجال الاتصال. [1]

ان ما تقدم لا يتحقق إلا من خلال تحقيق الديمقراطية في ميدان الاعلام والاتصال، ذلك إن ديمقراطية الاعلام والاتصال، تعني ايضاً التوسع في امكانية الحصول على المعلومات، ومساندة الفرد او الجماعة في الاتصال العام سواء على المستوى المحلي او القومي او الدولي وكذلك مساندة الفرد في حقوقه الاجتماعية، وحقه في العمل، والعناية الصحية، والتعليم،وهي تعني ايضاً، العمل على ان يسمع صوت الشعب في داخل بلده، واحترام الحياة الخاصة، ومساندة كل من يتعرض للاضطهاد سواء كان فرداً او مجموعة أو شعباً، والعمل على مساندة حرية الشعوب واستقلالها، وتعني كذلك فضح التحيز العقائدي وجميع اشكال الاعتداء على حقوق الإنسان. [2]

ويبقى من المهم الإشارة إلى ان ديمقراطية الإعلام والاتصال تشتمل وكما يرى أحد الباحثين، على عدد من الديمقراطيات، منها: ديمقراطية النقابات، وديمقراطية الإدارة، وديمقراطية التعليم، وديمقراطية الثقافة وهي جزء لا يتجزأ من ديمقراطية الاعلام والاتصال، وينبغي على أجهزة الاعلام والاتصال ان تعمل للمحافظة على هذه الديمقراطية، وإزالة كل المعوقات والمشاكل التي تحول دون تحقيقها على النحو الأمثل، ويتعين كذلك على جميع أجهزة الاعلام والاتصال سواء على المستوى المحلي او القومي او الدولي، ان تعمل من اجل تحقيق الديمقراطية بمفهومها الأصيل وهو: "حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب"، وذلك كي تتاح لكل افراد الشعب وهيئاته ومؤسساته المشاركة بحرية تامة في مناقشة كل الآراء والقدرات الخاصة بشؤونه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حتى يشعر كل فرد بانه مشارك في كل القرارات ذات الصلة بحياته، وفضلاً عن ذلك، ينبغي على أجهزة الاعلام والاتصال السعي والعمل الدؤوب على تشجيع الاغلبية الصامتة

(1) حسن العودات، حق الاتصال والسياسة الإعلامية العربية، إعداد عبد الجبار البصري - بغداد، دار الرشيد للنشر، 1982م، ص325.

(2) د. محمد عبد القادر حاتم، مصدر سابق، ص47.

من الشعب، أي القطاعات والطبقات غير المشاركة في الانتخاب أو الاستفتاء، على المشاركة والمناقشة الديمقراطية"[1] وهذا كله منوط بوسائل الاعلام والاتصال الحرة والديمقراطية، والتي ينبغي لها أن تجتهد في تحقيق ذلك، وبما يعزز دورها الإيجابي في المجتمع المعاصر من جانب، ويحقق لها ديمقراطيتها الفاعلة من جانب آخر.

ثانياً: أهمية وأهداف ديمقراطية الإعلام والاتصال:

تنطوي ديمقراطية الاعلام والاتصال على أهمية بالغة، كون هذه الأهمية تلقي بظلالها الايجابية على نواحي متعددة، وكما سيتم تبيان ذلك في هذا الموضع من البحث، ولديمقراطية الاعلام والاتصال وفي الوقت عينه أهداف متعددة، تشمل مجالات شتى، وسيتم في هذا الموضع من الكتاب، تناول كل من أهمية، وأهداف ديمقراطية الإعلام والاتصال، كل على حدة وكما يلي:

(1) المصدر نفسه، ص62-63.

1-أهمية ديمقراطية الإعلام والاتصال:

لا تقتصر أهمية ديمقراطية الإعلام والاتصال، على انعكاساتها الإيجابية على بنية الإعلام والاتصال وآلية العمل فحسب، بل تتعدى ذلك إلى علاقات الإعلام والاتصال بمجالات ومناح عديدة منها دور الإعلام والاتصال في حياة المجتمع، وعلاقتهما بالسياسة وفي المجالات الأخرى كافة، إذ تتجلى أهمية ديمقراطية الإعلام والاتصال فيما يتعلق ببنية الإعلام والاتصال في إنها يمكن ان تفضي الى تغيرات وتحولات جذرية في بنية الاعلام والاتصال، من خلال توفيرها اجواء الحرية التي يتوق إليها العاملون في ميدان الإعلام والاتصال والتي يمكن لها ان ترفع من اداء العاملين في مجال الاعلام والاتصال وبالتالي تعزيز دور الاعلام والاتصال في حياة المجتمع، إن حرية الاعلام والاتصال او ما درجت بعض الجهات على تسميتها إصطلاحاً "حرية الصحافة" تعني التحرر من القيود، والتمتع بالحرية من أجل تحقيق أهداف معينة تصب في خدمة الصالح العام، فوسائل الاعلام والاتصال يجب ان تتحرر من كل انواع القيود المفروضة ومن أي مصدر كان، وذلك لكي يتسنى لها تطوير مفاهيمها الخاصة وأساليبها لخدمة الجمهور، ولكي تساهم في المحافظة على المجتمع الحر، ولتعمل على تطويره.[1]

إن تمتع وسائل الإعلام والاتصال بالحرية المسؤولة، يمكن ان يرتقي بها لتكون بحق الصوت والممثل للشعب، ذلك بأنها وفي ظل هذه الحرية تستطيع أن تضع المصلحة العامة في موضع الأولوية، ويأتي ذلك عبر نشر واذاعة وتقديم وجهات النظر التي تعبر عن الآراء والاتجاهات المختلفة ازاء المشاكل العامة، وهي بذلك تقوم بدور قناة الاتصال بين الجماهير وحكوماتها، ويمكن ان تعمل ايضا على اتصال الافكار والآراء بين الناس وهو ما يعد من أثمن الحريات والحقوق لدى الافراد، وهي في مجمل ذلك، لا تساعد على زيادة ثقة الشعب في نفسه فحسب، بل تكون هادياً ومرشداً للشعب والحكومات معاً. [2]

---

(1) أ.د. جيهان رشتي، الإعلام والمجتمع، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 2002م، ص17-18.

(2) سعيد سراج، الرأي العام: مقوماته وأثره في النظم السياسية المعاصرة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م، ص180.

ومن هنا، فمن الإيجابي لأية حكومة تدعي لنفسها تمثيل الإرادة الشعبية ان تعمل بجد وبشكل فعلي على رفع القيود والعوائق كافة التي يمكن لها أن تخنق الصوت الحر لوسائل الإعلام والاتصال او تحاصره، او يمكن ان تحد بأي شكل من حرية وسائل الإعلام والاتصال، ولاسيما "حرية الرأي والتعبير(*)"، والتي تعد من الحريات الإنسانية المقدسة، وفي هذا السياق يرى أحد الباحثين ان من (الخير لأية حكومة تعتنق النظام الديمقراطي ان تسمح للآراء الحرة بالوجود وتساعدها على الظهور، فإن هذا كفيل بخلق شعور الثقة بين الحاكم والمحكوم) [1]، ان وسائل الإعلام والاتصال الحرة، وحدها هي التي تستطيع ان تخلق هذا الرأي، لذا فيمكن القول إن حكومة من دون وسائل اعلام واتصال حرة، لا يمكن لها ان تكون حكومة ديمقراطية، وبالتالي فان غيابها قد يكون أفضل من حضورها، لكن الاختيار ليس بين حكومة ديمقراطية جيدة ووسائل اعلام واتصال حرة، فالأثنتان تسيران معاً. فالحكومة الديمقراطية الجيدة لا تخشى وسائل الاعلام والاتصال الحرة، اما الحكومة السيئة فهي المضطرة لتقييد حرية وسائل الاعلام والاتصال ظناً منها إن اسكات صوت هذه الوسائل يؤمن لها السكينة، ويبعد عنها أي خطر قد يأتي من جراء تمتع هذه الوسائل بالحرية. [2]

(*) ان حرية التعبير المشار اليها، هي حرية التعبير المسؤولة، لا حرية التعبير المنفلتة، والتي تطلق لنفسها العنان دون مسؤولية او وازع أخلاقي في انتهاك الحرمات والخصوصيات، أو الإساءة الى عقائد ومقدسات الآخرين، وكما حصل ويحصل في العديد من الدول والمجتمعات، سواء منها ذات التراكم الديمقراطي الطويل الأمد، أو تلك التي اختارت حديثاً النهج الديمقراطي، او تلك التي ما تزال بعيدة عن السير في طريق الديمقراطية، ويؤكد ذلك، قيام بعض وسائل الإعلام الغربية بنشر وبث ما شكل اساءات واهانات مست عقيدة المسلمين، واساءت إلى خاتم الانبياء والرسل النبي محمد ﷺ، مما اثار زوبعة عنيفة من الاحتجاجات في العالم الإسلامي ضد هذه الأفعال غير المسؤولة (الباحث) .

(1) د. عبد اللطيف حمزة، مصدر سابق، ص48.

(2) فهد الفانك، مشكلة الحريات في الصحافة الأردنية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 312، شباط- 2005م، ص153.

ان واقع المشهد الإعلامي والاتصالي العالمي، يشير إلى ان عديداً من الحكومات ما تزال تعمل على انتهاج هذا النوع من السياسات اذ تراها لا تتوانى عن (اعتقال النظم الإعلامية السائدة لتعيد صياغتها وترسم استراتيجيتها وفقاً لأهدافها وتوجهاتها، وبالتالي تحكم قبضتها على السياسات الإعلامية في هذه المجتمعات والدول، وتلك هي اللعبة المعتادة دائماً والمتعارف عليها من قبل صناع القرار في إطار النظم الحاكمة التي تختلف من مكان إلى آخر) [1].

وعلى هذا فان حرية الممارسات الإعلامية والاتصالية، ودرجة قوتها في التعبير عن إرادة الشعوب، إنما يعود بالدرجة الأساس الى درجة الديمقراطية التي تسود هذه المجتمعات ومدى تراكمها وتجذرها كقيمة اجتماعية، وهذا يختلف بلا شك من مكان إلى آخر في المجتمع العالمي، باختلاف الموروثات والخصائص التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، والثقافية، ودرجة التطور لكل أمة وشعب وحضارة، من تلك الأمم والشعوب والحضارات التي يتكون منها المجتمع العالمي[2].

لذا فمن الواضح.. أن وسائل الإعلام والاتصال في المجتمعات التي ترسخت فيها قيم الديمقراطية منذ أمد بعيد، تتمتع بحرية تفوق كثيراً ما تتمتع به مثيلاتها في المجتمعات أو الدول حديثة العهد بالديمقراطية او تلك الدول التي مازالت تحث الخطى نحو التحول الديمقراطي، لقد أمست وسائل الاعلام والاتصال الحرة، جزء不 لا يتجزأ من النظام الديمقراطي وركيزة أساسية من ركائزه، إن هذا الموقع الذي تحظى به هذه الحرية التي تتمتع بها وسائل الاعلام والاتصال في هذه الدول، انما يعود (إلى تكاملها مع قيم النظم الديمقراطية، حيث تتكامل هذه الحرية مع مجموعة المبادئ التي تشكل أساس الديمقراطيات وجوهرها: كحق الانتخاب وفصل

(1) د. عزيزة عبدة، الإعلام السياسي والرأي العام، دراسة في ترتيب الأولويات القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004م، ص41.

(2) د. عزيزة عبدة، مصدر سابق، ص41.

السلطات، والرقابة الدستورية، والتزامها حقوق الإنسان والمواطن)[1]، ان هذه الحرية يمكن ان تؤدي بوسائل الاعلام والاتصال الى أن تعكس مجموعة واسعة من الآراء والمصالح لقطاعات واسعة من المجتمع.

ونخلص مما تقدم، إلى ان وسائل الاعلام والاتصال الحرة، هي من أهم عوامل ترسيخ قيم الديمقراطية في المجتمع، وهذا يشير إلى الارتباط المنطقي والوثيق بين ديمقراطية الاعلام والاتصال وديمقراطية المجتمع.

إن ديمقراطية الاعلام والاتصال، تكفل قيام اعلام واتصال ديمقراطي حر، يضمن حرية تدفق المعلومات في المجتمع، وتداول الآراء من مصادر متعددة دون قيود.إذ أن ديمقراطية الاعلام والاتصال لا تكفل حرية وسائل الأعلام والاتصال فحسب، بل انها يمكن ان تؤدي الى تعددها، مما ينعكس إيجابياً على حياة المواطن، فمن حق المواطن ان يطلع على حقائق الامور، ويتعرف على تفصيلاتها وتطوراتها، وان يتابع اختلاف الآراء على اساس ان حرية تدفق المعلومات من مصادر مختلفة، شرط أساس لكي يشارك المواطنون فعلاً في صنع القرارات، والاختيار بين البدائل المعروضة عليهم. [2]

ان تعددية وسائل الإعلام والاتصال.. يمكن ان تتيح فرص المناقشة وعرض الآراء المتباينة، مما يسمح للمواطنين التعرف الى وجهات النظر كافة حول القضايا المعروضة، قبل اتخاذ الموقف الذي ينطلق من قناعاتهم وإدراكهم للقضايا موضع النقاش، وهذا لا يتوفر سوى في بيئة ديمقراطية، تتاح فيها حرية الرأي والتعبير، وحرية الاعلام والاتصال، وحرية تداول المعلومات، مما يتيح للمواطنين فرصة كبيرة لتكوين آرائهم في القضايا المعروضة بأكبر قدر من الحرية ومن الصدق. [3]

---

(1) د.هاني الرضا؛ د. رامز محمد عمار، الرأي العام والاعلام والدعاية، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998م، ص145-146.

(2) أ.عبد الغفار شكر، د. محمد مورو، مصدر سابق، ص94.

(3) د. هاني الرضا، د. رامز محمد عمار، مصدر سابق، ص38.

ونستنتج مما سبق، ان ديمقراطية الاعلام والاتصال، تتيح تعددية المصادر، من خلال تعددية وسائل الاعلام والاتصال، مما يعني إمكانية استقاء المعلومات من مصادر عديدة، والتعرف على وجهات النظر المتعارضة حيال القضايا والموضوعات المختلفة ويشار هنا الى ان برامج المناقشات والمحاورات، والتي اصبحت من سمات التميز لبعض القنوات الفضائية، هي إحدى سمات ديمقراطية الاعلام والاتصال، وتستهدف هذه البرامج إلقاء الضوء على الموضوعات والقضايا الهامة او المشاكل التي تشغل اهتمام المواطنين من خلال (وجهات نظر متعددة او مختلفة، بمعنى ان الموضوع الذي يدور حوله النقاش والحوار، موضوعاً تختلف فيه الآراء، فتعرض متقابلة ووجهاً لوجه، بحيث يحاول كل طرف ان يقنع الآخر بوجهة نظره، واما أن تكون الموضوعات لها عدة جوانب، فيعرض كل مشارك جانباً من الموضوع يتفق مع تخصصه وخبرته أو عمله، أو تقديم وجهات النظر المختلفة في موضوع واحد، وتحاول التوصل لحل المشاكل والقضايا التي تتناولها المناقشة) [1]، وتهدف ايضا الى توصيل الحقائق والمعلومات للمواطنين بطريقة سهلة ومبسطة وقريبة الى نفوسهم[*].

ومن المفيد الإشارة هنا، الى ان تحرر وسائل الاعلام والاتصال من أية قيود في تغطيتها لأي حدث او قضية او قصة اخبارية، بمعنى السعي وراء الحقيقة بحرية وموضوعية وأمانة، فضلاً عن الانفتاح على الرأي الآخر وتوفير منبر للاصوات المتعارضة كافة، يمكن ان يسهم بلا شك في اتساع شعبية هذه الوسيلة

(1) د. محمد معوض، قنوات التلفزيون الفضائية في دول مجلس التعاون ودورها في تحسين صورة العرب، في كتاب دراسات اعلامية، ج3، الكويت ـ القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2000م، ص135-136.

(*) يشار هنا إلى ان نجاح هذه النوعية من البرامج، يتوقف على عناصر عدة، من أهمها موضوع النقاش، ومقدم البرنامج وضيوفه، وطريقة تناول الموضوعات، والقاء الأسئلة وتمكن المعد من فن الحوار، وترتيب الاسئلة ودرجة تغطيتها للموضوع. انظر: د. محمد معوض، المصدر السابق، ص136.

بين الجمهور، مما يقود الى المزيد من التنافس (**) بين قنوات الاعلام والاتصال لغرض كسب المزيد من الجمهور او لغرض المحافظة على جمهورها او نجاحها السابق، وهذه ميزة أخرى من الميزات التي تتسم بها ديمقراطية الاعلام والاتصال.

إن الإعلام والاتصال اليوم، وبفضل تطور تقنياته وتعدد وحرية وسائله أمسى لا يستهدف فرداً أو جماعة فحسب، بل بات يتوجه الى امم وشعوب باكملها، لذا فقد اصبح الناس في القرى البعيدة والمناطق النائية وبفضل هذا، يعلمون ويتابعون ما يحدث في كل مكان، ويكونون وجهات نظر وآراء خاصة بهم، ولهذا لم يعد الزعماء السياسيون يمارسون السلطة ذاتها بالطريقة التي كانت تجري من قبل، وهذا يعني ان الناس أمسوا يعيشون في عالم جديد.[1]

لقد أفضى هذا، إلى تطور المهارات المعرفية للجمهور، اذ ادى اتساع رقعة وسائل الاعلام والاتصال ولاسيما الاتصال الفضائي، الى التزايد وبشكل كبير في فرص الحصول على المعلومات، وقد يكون المواطن قد عانى يوماً من نقص

(**) هناك من يرى ان اشتداد حمى التنافس بين وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، لا يمكن الا ان يسقط ظلاله على بعض الجوانب والتي تؤثر سلباً على الاعلام والثقافة، اذ ان انجراف هذه الوسائل ولاسيما القنوات التلفزيونية الفضائية، وراء المنافسة قد أدى الى بروز ظاهرة جديدة تتمثل في تمزيق الكثير من البرامج والمتابعات باللقطات الإعلانية ولاسيما البرامج الاخبارية، ومن جانب آخر، فان المنافسة بين هذه القنوات في المجال الاخباري، لم تؤد الى تقديس الانية في نقل الاحداث فقط، بل جعل من الانية قيمة في حد ذاتها، فاللهث وراء الانية والتدافع لتحقيق السبق الصحفي قد أدى الى تجاوز الحاضر وملاحقة المستقبل من خلال السعي لاستباق الاحداث، وهذا ما تم تلمسه في النقل المباشر لأحداث ساخنة عديدة في أرجاء مختلفة من العالم، ينظر: د. نصر الدين لعياضي، تجليات "الثابت" و"المتحول" في الوضع الاعلامي العربي، مجلة الاذاعات العربية، تونس، اتحاد اذاعات الدول العربية، 4(2)، 2002م، ص28.

(1) Karl W,Deutsch. Social Motilization and Political Development and social chang (New York: John Wily & Sons, Inc, 1968), P.205.

نقلاً عن: د. عزيزة عبده، مصدر سابق، ص19.

المعلومات، اما في الوقت الحاضر، فان هناك رفد متنوع وغير محدود من المعلومات المتنوعة، ان الديمقراطية ما كانت ممكنة حقاً، وكما أكد ذلك العديد من المنظرين عبر التاريخ ومنهم ميل، ولوك، وتوكفيل، إلا في حالات امتلاك الجماهير للكثير من المعلومات والحنكة السياسية، فقد وجد اولئك المنظرين، ان هذه الخصائص الجماهيرية متطلبات أساسية لنظام ديمقراطي ناجح، اذ ان الديمقراطية كانت دائماً، وما تزال بحاجة إلى جماهير واعية. (1)

فاذا كان على الأفراد أن يقوموا بدورهم كمواطنين مسؤولين في المجتمع سواء على المستوى المحلي او القومي، او حتى على المستوى الدولي، فان ذلك يقتضي منهم ان يكونوا (على علم كاف بمجريات الامور، وان تكون لديهم حقائق وافية يصدرون بمقتضاها أحكاماً صائبة، او يختارون نهج العمل على اساسها، كذلك فان التفهم الكامل للاحداث والقضايا التي تؤثر في الافراد لا يمكن التوصل اليها إلا بالتزود الفوري، بمجموعة متنوعة من المعلومات الأساسية لمساندة الحقائق الثابتة، فلم تعد الصفوة المتعلمة فقط هي التي لها إمكانية أكبر للوصول إلى المعلومات، بل الجماعات العريضة من الشعب في معظم بلدان العالم). (2)

لقد أمست وسائل الاعلام والاتصال في عصرنا الحالي، وسيلة مهمة ومصدر رئيساً في الحصول على المعلومات التي تتعلق بشتى المجالات ذلك ان مفهوم الاعلام وطبيعته قد تغير في عصر العولمة، ولم يعد مرتبطاً تماماً بمخرجات وسائل الاتصال الجماهيري، بل اصبح شديد الالتصاق بالمعلومات المالية، والعلمية، والتكنولوجية، والطبية، والرياضية، والثقافية، والاجتماعية، والسياسية، وغيرها، بمعنى ان الاعلام لم يعد حكراً على المؤسسات الإعلامية والاتصالية الكلاسيكية، إذ دخل متعاملون جدد في مجال انتاج الاعلام وتخزينه وتوزيعه، لم تكن لهم علاقة سابقة بوسائل الاعلام الكلاسيكية، لقد انجر عن هذا

(1) رسل جيه. دالتون، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات العربية، ترجمة: د. أحمد يعقوب المجدوية ومحفوظ الجبوري، عمان، دار البشير، 1996م، ص29-36.

(2) د. ناهد رمزي ، الرأي العام وسيكولوجيا السياسة، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1991م، ص99.

التغيير أمران أساسيان أولهما: ان عدد المنتمين لحقل الاعلام والاتصال في تزايد مستمر، فقد انضم لحقل الاعلام والاتصال، جيش من الفنيين والخبراء والمختصين في تجميع المعلومات وفي تخزينها وفي حفظها وبثها وإعادة انتاجها (*)، والاخر: إن القيمة التبادلية للإعلام أمست تسعى لتطغى على قيمته الاستخدامية في ظل تحول البنية الاقتصادية للمؤسسة المنتجة للإعلام والقائمة على الطلب وليس على العرض، أي خلافاً للمنطق الذي كان يستند إليه اقتصاد وسائل الاعلام والاتصال الجماهيرية في السابق، والقائم على مبدأ العرض، فضلاً عن ذلك، فقد أصبح الإعلام والمعلومات، في هذا العصر، عصر العولمة، مادة لتراكم رأس المال. (1)، إن الحصول على المعلومات الصحيحة، هو حق من الحقوق الأساسية للإنسان وكما يؤكد ذلك، الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، بمعنى ان من حق الإنسان أن يعلم كل شيء يمكن أن يكون له تأثير اني او مستقبلي على مسارات حياته، حتى يتمكن من اتخاذ القرارات السليمة مع تنمية إدراكه وفكره. (*)

إن حق الناس في الحصول على معلومات صحيحة غير منحازة هو أساس الديمقراطية، فإذا كانت هناك مشكلات، أو مخاطر، او انحرافات، فان الرأي العام

(*) ان هذا الأمر، قد بدأ يعرض قضايا أخلاقية وأدبية في ممارسة الاعلام والاتصال اذ بدأت تشكل هاجساً أساسياً للكثير من الجهات، سواء منها السلطات العمومية او الجمعيات والمنظمات الأهلية. ينظر: د.نصر الدين لعياضي، إشكاليات الإعلام في عصر العولمة، مجلة الرافد، الشارقة، دائرة الثقافة والاعلام، العدد (58)، حزيران، 2002م، ص9.

(1) د. نصر الدين لعياضي، اشكاليات الإعلام في عصر العولمة، مصدر سابق، ص8-9.

(*) هناك من يرى، إن المشكلة تقع عندما تكون وسائل الاعلام والاتصال، نصف حرة، أولها مظهر الحرية ولكنها عملياً مقيدة بقيود منظورة، ذلك ان الشعب المحكوم بنظام فاسد، ويسيطر على وسائل الاعلام والاتصال، يعرف ان هذه الوسائل ليست مصدراً يعتمد عليه في المعلومات، اما الشعب الذي يظن ان وسائل اعلامه واتصاله حرة، وهي ليست كذلك، فيسهل خديعته بمظهر الحرية دون جوهرها. ينظر: فهد الفانك، الصحافة الأردنية وقضايا الاقتصاد والفساد في كتاب دور الاعلام في الديمقراطية، عمان – مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، 1995م، ص27.

يعرف ذلك من خلال وسائل الاعلام والاتصال الحرة، فاذا لم تكن تلك الوسائل حرة، فان مصداقيتها تزول، ويعتمد الناس بدلاً منها على الاشاعات، وفي هذه الحالة يستوي الفاسد والنزيه، وذلك لأن الاشاعات تكون في غالب الأحوال، مجهولة المصدر وغير مسؤولة، وتحتمل الصواب والخطأ، وقد تصيب الأبرياء والمذنبين على السواء،[1] وكما يحصل في بعض الدول والمجتمعات، ولاسيما التي ما تزال تسود فيها ايديولوجيات النظام الشمولي اذ نجد انها ما تزال تتحكم وتسيطر على أجهزة ووسائل الاعلام والاتصال، سواء بالملكية لها، او بالرقابة المباشرة او غير المباشرة (على مضمون الانباء، أو بمنع او منح حق إصدار ونشر المعلومات، او بتعيين مشرفين للرقابة على كل ما ينشر ومنع تعدد أجهزة الاعلام والاتصال، وكانت نتيجة ذلك ان الشعب لا يثق بهذه الأجهزة، فلا مصداقية لها، كما انها مملة في مضمونها، ومماثلة لحكوماتها، ولذلك تنتشر في هذه الدول الشائعات والمنشورات السرية ولا يستمع المواطن لاجهزة اتصال بلده، بل يستمع إلى ما يذاع وينشر في الخارج عن بلاده) [2].

ان ديمقراطية الاعلام والاتصال، يمكن ان تفضي بوسائل الاعلام والاتصال، الى ان تكون من أكبر وأهم القنوات الفعالة لنقل ونشر وتداول المعلومات وباشكالها كافة، وان الغرض الرئيس لجمع وتوزيع المعلومات والانباء والآراء من خلال وسائل الاعلام والاتصال، هو خدمة الرفاهية العامة، وذلك عن طريق امداد الناس بهذه المعلومات، لتمكينهم من إصدار الأحكام حول قضايا العصر، [3] وبما يفضي الى تحقيق مصالحهم.

ومن هنا يمكن تأكيد ان امتلاك الكثير من المواطنين افراداً أو جماعات لمصادر ووسائل المعلومات، يمثل مقوماً من مقومات الديمقراطية وان التجربة

(1) المصدر السابق، ص27.

(2) د. محمد عبد القادر حاتم، مصدر سابق، ص150.

(3) جون ل.هاتلنج، أخلاقيات الصحافة، ترجمة: كمال عبد الرؤوف، القاهرة، الدار العربية للنشر والتوزيع، بلا تاريخ، ص19.

السياسية باتجاه الديمقراطية، يمكن ان يصيبها التعثر او يشق عليها التقدم، ما لم يتوافر حد أدنى متصاعد من هذه المصادر والوسائل للمواطنين كافة دون تمييز. [1]

ومما سبق، يمكن القول، ان دور وسائل الاعلام والاتصال، قد تزايد في حياة المجتمعات المعاصرة، حتى غدا شريكاً رئيساً في ترتيب اولويات واهتمامات الجمهور، مؤثراً على عملية إصدارهم للاحكام، وأصبح الجانب الأكبر من تصورات الجمهور عن العالم المحيط بهم من صنع الاعلام والاتصال ووسائلهما، والتي زادت قدرتهما في التأثير على افكار الناس وآرائهم وقيمهم، وقد كان للتطور الهائل والمتلاحق في تكنولوجيا الاتصال والتطور الديمقراطي الذي يشهده العالم، والاتجاه نحو القبول بمزيد من التعددية والتنوع في وسائل الاعلام والاتصال، انعكاسات إيجابية على وسائل الاعلام والاتصال كافة في أرجاء مختلفة من العالم. [2]

ونخلص مما سبق، ان الاعلام والاتصال ومن خلال ديمقراطية الاعلام والاتصال يصبح اعلاماً واتصالاً جماهيرياً، أي انه من الجماهير والى الجماهير، إعلام واتصال يسعى وراء الحقيقة، يستخدم الحقائق والآراء والحلول المقترحة على اوسع نطاق، يحلل بعمق متواصل ومستمر مع المتلقي، وينبذ أساليب الفوقية والخطاب الرأسي، يتيح بث دماء جديدة في شرايين العمل الاعلامي والاتصالي يوظف وعلى نطاق واسع تكنولوجيا الاتصال، ويجعل المواطن يعايش عصره ويتفاعل معه بايجابية. [3]

ان وسائل الاعلام والاتصال، تعكس بالضرورة طبيعة وأوضاع وظروف المجتمع الذي توجد فيه، فهي تشير في الغالب الى مدى تطور وتقدم هذا المجتمع او ذاك، ومدى الديمقراطية التي تسود فيه، ومن هنا فان الاعلام والاتصال، يحتلان في المجتمعات ذات التراكم الديمقراطي المرتفع، مكانة كبيرة، وأهم بكثير من مكانتهما في المجتمعات التقليدية او تلك المجتمعات التي ما تزال تخضع لنظم حكم

(1) علي خليفة الكواري، الخليج العربي والديمقراطية، مصدر سابق، ص35.

(2) أ.د. ليلى عبد المجيد، التشريعات الاعلامية، مصدر سابق، ص9.

(3) د. أحمد عبد الملك، قضايا اعلامية، عمان، دار مجدلاوي للنشر، 1999م، ص238.

شمولية وديكتاتورية، فمازالت وسائل الاعلام والاتصال في تلك الدول ضعيفة مغيبة او تعاني من تغول الحكومات وهيمنتها اما وضع وسائل الاعلام والاتصال في المجتمعات الحديثة، المتقدمة ذات البيئة الديمقراطية، فقد أصبح عظيماً وفاعلاً وقوياً، اذ تحول الاعلام والاتصال إلى قوة فاعلة تعظمت وتضخمت بحيث باتت متداخلة في آليات عمل القوى الثلاث الأخرى في المجتمعات الديمقراطية وهي القوة السياسية، والقوة الاقتصادية والقوة المجتمعية او الاجتماعية. (1)

ان النظرة الايجابية لدور الاعلام في المجتمعات الديمقراطية المتقدمة وبالتالي المنزلة العظيمة التي استطاع ان يتنبؤاها، لم تأت من فراغ اذ لم تكن ممكنة لولا ترسخ قيم الديمقراطية في المجتمع، والتي أفضت به الى ان يكون أكثر انفتاحاً وتعددية، وإذ ان الاعلام يشكل جزءً من النسيج الاجتماعي للمجتمع، لذا يمكن القول، ان الاداء الرفيع للاعلام في تلك المجتمعات، لم يكن ممكناً لولا الحرية اللا محدودة التي يتمتع بها، والتي جاءت كثمرة من ثمار الديمقراطية التي استطاعت ان تزيل كل اشكال القيود والمعوقات الموضوعة امام الاعلام والاعلاميين مما أدى الى ارتفاع مستوى الاداء المهني والقدرة الكبيرة على الوفاء بالأصول والقواعد المهنية، ان وسائل الاعلام والاتصال في تلك المجتمعات تدرك جيداً ان البضاعة السيئة لاتباع مرتين، لذا فهي تسعى جاهدة لأن تكون أكثر احترافاً ومصداقية. (2)

ان وسائل الاعلام والاتصال، تعكس في الغالب وتدعم فلسفة الحياة العامة التي تعمل هذه الوسائل في إطارها، ومع تأثر وسائل الاعلام والاتصال في الانظمة الديمقراطية (بالضغوطات الاقتصادية، ورأس المال، الاعلانات، الصناعة النزعات الاحتكارية، إلا انها ليست صوت السلطة ولا أداتها، وانما هي إحدى وسائط

(1) د. تيسير مشارقة، مدخل نظري الى الدراسات الاعلامية، رام الله، بيت المقدس للنشر والتوزيع، 2002م، ص11-12.

(2) جميل النمري، الاخلاقيات الاعلامية والحريات المتاحة، في كتاب دور الاعلام في الديمقراطية، مصدر سابق، ص169.

المراقبة، ووسائط التعبير عن التنوع السياسي وعن الرأي العام الذي تعمل على تكوينه، بقدر ما تعكس في أحيان كثيرة اتجاهاته).[1]

ان الاعلام الحر والمستقل، والذي يجسد جلياً معنى ومفهوم ديمقراطية الاعلام والاتصال، يوفر للمواطنين معارف تساعد على غرس قيم الثقافة المدنية وتطورها مساهماً بذلك في تكوين رأي عام متفهم لضرورات تطوير مؤسسات يمارس المواطنون من خلالها دوراً إيجابياً في الدفاع عن مصالحهم وتحسين احوالهم وممارسة التضامن الاجتماعي والجماعي بما يقوي قدرتهم على مواجهة إمكانات الدولة الهائلة، ويساعد الاعلام الحر والمستقل والديمقراطي على تأكيد قيم الحوار والتسامح والتراضي وعلى حلول وسط من خلال وسائل التنافس السلمية، ويتيح ايضا الفرصة لكل اتجاهات الرأي العام لأن تعبر عن نفسها، وان تتحول اجهزة ووسائل الاعلام والاتصال الى منابر للحوار الحر ومصادر للمعلومات المتحرر من أي قيد، وإثراء معارف المواطنين بما يمكنهم من التجاوب مع متطلبات المشاركة الإيجابية والتفاعل بشكل سليم مع التعددية التي هي إحدى السمات الأساسية للمجتمعات الديمقراطية. [2]

ان ما تقدم، يشير وبشكل جلي إلى أهمية ديمقراطية الاعلام والاتصال ويشير في الوقت عينه، الى التلازم والترابط الوثيق بين ديمقراطية الاعلام والاتصال، وديمقراطية المجتمع، أي الديمقراطية في إطارها الكلي والشامل، اذ ان احداهما تكمل الأخرى، ولا يمكن لاحدهما أن تسير مفترقة عن الأخرى.

ان أهمية ديمقراطية الاعلام والاتصال، تتجلى كذلك، وفضلاً عما تقدم، في انها تتيح تجاوز التحديات الأساسية التي تواجه مسيرة الاعلام والاتصال، ومنها التحديات الايديولوجية التي يمكن ان تواجه الإعلامي حينما تكون هناك ايديولوجيات للسلطة والمؤسسة الاعلامية، وأخرى للكاتب او الإعلامي وايديولوجية للقارئ، وهذه تشكل تحدياً أساسياً لا يمكن تجاوزه إلا من خلال

(1) د. هاني الرضا، د. رامز محمد عمار، مصدر سابق، ص138-139.

(2) أ.عبد الغفار شكر ومحمد مورو ، مصدر سابق، ص87-88.

ديمقراطية الاعلام والاتصال. [1] وهذا يشير الى قدرة النظام الديمقراطي على تصويب مسار بنيته الاعلامية والاتصالية وممارساتها لتكون أكثر انسجاماً مع القيم الديمقراطية، وهذه ميزة يتميز بها النظام الديمقراطي عن النظم الأخرى، أي النظم غير الديمقراطية، ويشار هنا الى ان (معظم النظيم غير الديمقراطية، لا تتوفر لها وسائل اتصال جيدة او على الاقل متكافئة، حيث يكون الاعلام موجهاً ولذلك يكون مسخراً لصالح النظام (Directive mass-Media) [2] ذلك ان السمة البارزة للمشهد الاعلامي والاتصال في تلك النظم هو غياب الاعلام والاتصال الحر الذي (يتيح للمواطنين إدرك الحقائق وتكوين القناعات والمواقف المبنية على معلومات موثوق بها، ومتعددة وصادقة تتيح لهم الوقوف على كل الامور والقضايا التي تكون محور اهتمامهم). [3]

ان الجمهور العريض، هو صاحب المصلحة في وجود قنوات جيدة للإعلام والاتصال، يتوفر لها كل سبل الحرية والديمقراطية، إذ كلما تزايدت رغبات الجمهور، تنوعت وتوسعت بالمقابل قنوات الاعلام والاتصال، فالجماعات التي يتكون منها أي مجتمع، لها الحق في إبداء ارائها وفي المشاركة الفعالة في وسائل الاعلام والاتصال، وبالتالي فان هذه المشاركة تستهدف صالح المجتمع واثراء التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهناك شرط أساس لتحقيق هذه الاهداف وهو مراعاة القواعد والاصول الديمقراطية، وتتجلى أهمية ديمقراطية الاعلام والاتصال في هذا المجال، في انها تتيح لهذه الجماعات ومن خلال وسائل الاعلام والاتصال الحرة، حرية التعبير عن نفسها وآرائها ومواقفها وأهدافها وتطلعاتها، ومن دون ان يفرض عليها أي نوع من التسلط أو الرقابة، هذا من جانب، ومن جانب آخر، فانها توفر مناقشة الرأي والرأي الآخر بموضوعية ودون تحيز او محاباة، فتعزيز هذه الجماعات وتوفير الفرصة لها لتبادل المعلومات من

(1) د.صالح خليل أبو أصبع، تحديات الإعلام العربي: المصداقية، الحرية، التنمية، والهيمنة الثقافية، عمان، دار الشروق، 1999م، ص16.

(2) د. محمد عبد القادر حاتم، مصدر سابق، ص38.

(3) د. هاني الرضا، د. رامز محمد عمار، مصدر سابق، ص38.

خلال قنوات الاعلام والاتصال الشرعية والحرة، يعود بالنفع على المجتمع في المقام الأول ويعمل على ترسيخ وتأكيد السلام الاجتماعي، وهذا أمر ضروري توفره ديمقراطية الاعلام والاتصال. (1)

وماتقدم يشير وبوضوح إلى أهمية وسائل الاعلام والاتصال وديمقراطيتها في المجتمع الديمقراطي (كوسيطة في عملية التبادل الاجتماعي، التي تشكل صمغاً لاصقاً للمجتمع ومركباته وأعضائه، ومصدر للمعلومات التي يحتاجها المواطن في المشاركة الديمقراطية، وأداة للتعبير عن الرأي). (2)

ويبقى من المفيد الاشارة هنا، الى ان وسائل الاعلام والاتصال الحرة والديمقراطية، قد أمست جزءً لا يتجزأ من الكيان السياسي والاجتماعي للنظام الديمقراطي، إذ كلما زادت ديمقراطية النظام السياسي زادت درجة حاجته واعتماده على نظام الاتصال، فالنظام الديمقراطي يبنى على عمليات تشغيل مستمرة للمعلومات والأفكار التي ترد إليه من بيئته المحلية والخارجية وتمثل هذه المعلومات إحدى المدخلات الأساسية للنظام وتعبر عن مطالب واهتمامات ومساندات الرأي العام والتي يتم في ضوئها في غالب الأحوال صنع القرارات التي تمثل مخرجات النظام السياسي التي يتم تعزيزها أو تعديلها أو تغييرها بناءً على تدفق نوعية جديدة من المعلومات تفسر نتائج افعال وقرارات النظام، وتساهم في تقييم أدائه وسلوكه، وكل هذا يتم عن طريق نظام الاتصال، وبقدر حاجة النظام السياسي الى ان يعيش منفتحاً على النظم المحيطة به داخلياً وخارجياً، تتحدد أهمية النظام الاتصالي، بمعنى ان أهمية النظام الاتصالي وبالتالي أهمية أجهزة ووسائل الاعلام والاتصال تتحدد وفقاً لحاجة النظام السياسي للمعلومات التي تعكس مطالب

(1) د. محمد عبد القادر حاتم، مصدر سابق، ص24-41.

(2) نبيل الصالح، الاعلام والديمقراطية، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، سلسلة مبادئ الديمقراطية (12)، 1999م، ص41.

واهتمامات ومواقف الرأي العام آزاء مختلف القضايا والموضوعات المعروضة. (1)

وعلى هذا فان العملية الاعلامية والاتصالية لا توجد في فراغ اجتماعي وانما تعمل متأثرة ومؤثرة في النظم السياسية والاجتماعية التي تسود في المجتمعات التي توجد فيها، ومن هنا يمكن القول، ان اهمية ديمقراطية الاعلام والاتصال في هذا الجانب لا تتجلى في كونها انعكاساً وتعبيراً عن الفلسفة الديمقراطية التي تسود المجتمع فحسب، انما تتجلى كذلك في كونها تجعل من وسائل الاعلام والاتصال قناة حرة ومستقلة وفعالة بين النظام السياسي الذي يتاح له من خلال هذه القناة الوقوف على اثار قراراته ومجمل سياساته في اوساط الرأي العام، ومن ثم العمل على تعزيزها او تعديلها او حتى تغييرها في أحيان خاصة استجابة لمواقف الرأي العام وتأكيداً منه على تمثيله للإرادة الشعبية، وبين الرأي العام الذي بات بوسعه ومن خلال هذه القناة المهمة التعبير بحرية عن نفسه وآرائه ومواقفه وتطلعاته ازاء كل ما يتعلق بشؤونه ومنها سياسات النظام السياسي الذي يتولى تسيير شؤون البلد تمثيلاً عن الرأي العام وبتفويض منه.

ونخلص مما سبق، ان أهمية ديمقراطية الاعلام والاتصال تتجلى فيما تتجلى فيه في إتاحة وتوفير وسائل اعلام واتصال حرة ومستقلة، تعمل بدورها على توفير معلومات متنوعة مستقلة وغير متحيزة، وتسعى وراء الحقيقة، وتوفر منبراً للحوار العام وللحوار السياسي يمكن من خلاله استجواب اعضاء السلطة التنفيذية وغيرهم من الشخصيات العامة على نحو يكون في متناول الشعب ويسمح للمواطنين بالاسهام فيه، وهي بذلك توفر وسيلة للتعبير عن الرأي العام وايصاله إلى الحكومة أي انها تعمل كقناة لتوصيل الرأي العام الى الحكومة وللضغط الشعبي عليها، فضلاً عن استقصاء أعمال الحكومة، فالحكومة لا يمكن وضعها موضع المسألة إلا إذا عرف الناس ما تفعل وكانت لديهم وسيلة مستقلة للتحقق من صحة البيانات الرسمية بشأن سياساتها ونشاطاتها، إذ إن دور وسائل الأعلام والاتصال في هذه

(1) بسيوني ابراهيم حمادة، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص18.

المجالات، هو دور مكمل وداعم لمهام البرلمان في المناقشة والحوار بإشراك فئات وأطياف الشعب كافة. [1]

ان وسائل الاعلام والاتصال لا تستطيع ان تؤدي هذه المهام الديمقراطية إن لم تكن هي بذاتها ديمقراطية وحدة ومستقلة حقاً، بمعنى ان كفالة اداء وسائل الأعلام والاتصال دورها الحقيقي والديمقراطي بشكل غير منحاز، يتوقف في نهاية المطاف على مدى ديمقراطية هذه الوسائل ذاتها وعلى استقلالية ومهنية الإعلاميين أنفسهم، وعلى اعتراف عام واسع النطاق بالاسهام الرئيس الذي تقدمه وسائل الاعلام والاتصال لعملية الديمقراطية. [2]

ان كل ما تقدم يشير وبشكل واضح الى الأهمية البالغة والمتعددة الأوجه لديمقراطية الاعلام والاتصال، اذ بات جلياً، ان ارتفاع مستوى ودرجة الاداء المهني للاعلاميين ولوسائل الاعلام والاتصال ذاتها، بما يعني تمكن هذه الوسائل من اداء دورها الايجابي والفعال في حياة المجتمع المعاصر، وتحقيق اهدافها ووظائفها بتفوق واتقان، انما يرتبط إرتباطاً وثيقاً بشيوع وترسخ القيم الديمقراطية في مفاصل العمل الاعلامي والاتصالي كافة، بمعنى اتجاه هذه الوسائل نحو دمقرطة ذاتها اسماً وفعلاً.

2- أهداف ديمقراطية الإعلام والاتصال:

تتسم أهداف ديمقراطية الاعلام والاتصال بالمرونة والديناميكية، لذا فهي تتباين بتباين الزمان والمكان، وتختلف باختلاف الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تسود في هذا المجتمع أو ذاك، ودرجة تطور هذه المجتمعات في المجالات كافة ولاسيما المجال الإعلامي والاتصالي، فضلا عن نوع النظام الإعلامي السائد في المجتمع او الدولة وبالتالي طبيعة السياسات الاعلامية، والاتصالية التي تحكم وتنظم عمل وسائل الاعلام والاتصال أي طبيعة مصادر الاتصال وسياساته وتخطيطه وكفاية وتنوع مصادره في المجتمع، وصولاً إلى طابع التدفق الاعلامي والاتصالي فيه والغرض الاجتماعي للتدفق، فضلاً عن

(1) د. فيصل شطناوي، محاضرات في الديمقراطية، مصدر سابق، ص233.

(2) المصدر نفسه، ص233-234.

مدى ترسخ وتجذر القيم الديمقراطية الحقة في المجتمع، وطبيعة النظرة الى الديمقراطية ودورها في حياة المجتمع المعاصر، ومما يشار له هنا، ان اعتماد او شيوع النهج الديمقراطي ذاته في مجتمعات أو دول مجتمعة، قد لا يفضي بالضرورة الى نتائج متماثلة وبالتالي الى سياسات متماثلة في هذا الميدان أو ذاك ومنها ميدان الاعلام والاتصال، ومن هنا فان أهداف ديمقراطية الاعلام والاتصال تتباين بين هذا المجتمع الديمقراطي أو ذاك تبعاً لتباين أهداف ووظائف الاعلام والاتصال في هذه المجتمعات والتي تتحدد بدورها وفقاً لخصوصية هذه المجتمعات وطبيعة مجمل الظروف السائدة فيها، لكن هذا لا ينفي بتاتاً وجود مشتركات عامة في أهداف ديمقراطية الإعلام والاتصال في المجتمعات الديمقراطية كافة، وكما هو الحال في وجود هذه المشتركات في أهداف ووظائف الاعلام والاتصال في هذه المجتمعات الديمقراطية وعلى الرغم من تباين مجتمعاتها واختلاف ظروفها، وسيتم في هذا الموضع من الكتاب تحديد أهم أهداف ديمقراطية الإعلام والاتصال في هذه المجتمعات الديمقراطية وكما يلي..

ان أهداف ديمقراطية الإعلام والاتصال تتسم بالتنوع والشمول، وهي بذلك تمتد لتتوزع على مجالات عديدة، ومن هذه المجالات ما يتعلق بدعم الديمقراطية في مظهريها السياسي والاجتماعي، اذ تتمثل أهداف ديمقراطية الاعلام والاتصال في هذا الجانب في الآتي:

أ- المساهمة في تحقيق الديمقراطية من خلال تحقيق مفهوم "حكم الشعب للشعب بواسطة الشعب"، من أجل تقدم البشرية ولاسيما في حالات تزايد الخلل والقصور في تطبيقاتها.

ب- المساهمة في تحقيق غاية "حكم الشعب للشعب بواسطة الشعب" من خلال دعم مشاركة الشعب في صنع قراره ومستقبله والعمل من أجل أن يكون هذا الهدف غاية منشودة.[1]

(1) د.محمد عبد القادر حاتم، مصدر سابق، ص12-16.

ج- تحريك الديمقراطية السياسية عن طريق ما تعرضه من أفكار تستثير النقاش والحوار والمقارنة وتسهل عملية المشاركة في الشأن العام بصورة واعية، ناضجة ومسؤولة. (1)

د- التمكين من المشاركة السياسية، وتوسيع مدياتها، فهي تشكل ساحة عامة من خلال المعلومات، وتشكيل الآراء، والانتقادات، وهذا شرط مهم لمجتمع ديمقراطي.

ه- جعل المجتمعات الديمقراطية شيئاً ممكناً وواقعاً، وذلك من خلال تمثيلها مصالح اجتماعية عدة، ودعمها التشكل التنافسي للآراء، وهي بذلك تكون جزءً من هيكل قوى التعددية. (2)

و- دعم الديمقراطية الاجتماعية عن طريق مساندة الارادة الشعبية والوقوف الى جانب المطالب الجوهرية المعقولة والتي يمكن تحقيقها وبذلك تساعد وسائل الاعلام والاتصال الحرة والديمقراطية على تصحيح العلاقة بين الشعب والحكام، لتصبح بذلك أكثر من مرآة تعكس الوقائع اليومية السياسية وغير السياسية، وأكثر من سلطة تقف في مواجهة السلطات الشرعية ترصد وتحلل وتقوم اعمالها، وأكثر من بوق يسبح ويمجد الحاكمين، انها تصبح صمام أمان الديمقراطية في مظهرها السياسي والاجتماعي. (3)

ز- التمكين من التكامل الاجتماعي والتوسع في تحقيقه، فهي تدعم التطور والحفاظ على القيم الاجتماعية والهوية الوطنية.

---

(1) د. هاني الرضا، ود.رامز محمد عمار، مصدر سابق، ص11.

(2) يوخن رافلبرغ، الأخلاق في وسائل الاعلام وحرية الصحافة، في كتاب دور الاعلام في الديمقراطية، مصدر سابق، ص153.

(3) د.أنيس مسلم، وسائل الاعلام بين الرأي العام والارادة الشعبية، بيروت، التعاونية اللبنانية للتأليف والنشر، 1984م، ص9.

ح- التمكين من الاصلاح والتطوير الاقتصادي، فهي تنقل وتقدم معارف جديدة وإجابات للأسئلة ذات العلاقة، بعدّها جزءً من هيكل تعليمي شامل. (1)

ط- تأكيد تأمين حقوق الفرد والجماعة في آن واحد معاً، والتشديد على إزالة أي خلل قائم بينهما. ليقوم مكانه توازن اجتماعي واقتصادي وسياسي جديد يرتكز على الوعي المدني والحس الاجتماعي والمشاركة الجادة في الشأن العام. (2)

ذلك ان الهدف المنشود لديمقراطية الإعلام والاتصال من خلال وسائل الاعلام والاتصال الحرة والديمقراطية هو تقدم البشرية من خلال المسار الصحيح، وهو الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية. (3)

أما المجال الآخر لاهداف ديمقراطية الاعلام والاتصال فهو الذي يدخل في نطاق تعزيز دور الاعلام والاتصال الديمقراطي في حياة المجتمع، وتتمثل الأهداف في هذا الجانب بما يلي:

أ- التدفق الحر للمعلومات والصور والرموز، وتحقيق تدفق متوازن للإعلام والمعلومات، ومحاولة الحد من الخلل في التدفق الاعلامي والاتصالي وعلى الأصعدة كافة.

ب- توطيد الثقة بجمهور وسائل الاعلام والاتصال وتعميق المصداقية بمعلوماتها والعمل على تلبية حاجات الجمهور ورغباته واتجاهاته (*) واحترام إرادته، وتوسيع مشاركة الجمهور في صنع القرارات.

---

(1) يوخن رافلبرغ، مصدر سابق، ص153.

(2) د. أنيس مسلم، مصدر سابق، ص9.

(3) د. محمد عبد القادر حاتم، مصدر سابق، ص15.

(*) هناك من يرى أن نجاح عملية الاتصال يتوقف على مقدار الانسجام بين أطراف الاتصال وعلى أوضاعهم من ناحية الزمان والمكان، وعلى موضوع الاتصال أي الرسالة التي تنتقل فيما بينهم، ثم على قدرة وسيلة الاتصال (القناة) على النقل، وهو مبدأ يجسد الحقيقة التي تقول، ان الجمهور يميل الى انتقاء المواد الاعلامية التي تدعم معتقداته وتعزز آراءه

ج- إفساح المجال لاسهام ومشاركة أوسع للأفراد والجماعات في عمليات الاعلام والاتصال، بمعنى توسيع نطاق المشاركة في العملية الإعلامية والاتصالية لتشمل فئات وأطياف متنوعة من المجتمع، ولاسيما قادة الرأي والاختصاصيين في ميادين علم النفس، والاجتماع، والتاريخ والسياسة، والشؤون العلمية، والشؤون العسكرية، وغير ذلك.

د- توفير وسائل الاعلام والاتصال والمعلومات لجميع القوى الاجتماعية دون تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو الانتماء السياسي.

ه- التنوع والاختيار في محتوى الاعلام والاتصال، بمعنى توسيع الخيارات والبدائل الاعلامية والاتصالية المتاحة أمام الجمهور، وذلك من أجل التعبير عن المصالح والأحداث المحلية المختلفة.

و- اعادة الأساس التقني للإعلام والاتصال بصفة "الاستيعاب" وليس النقل الآلي، فضلا عن توفير الملاك البشري الكفء في قدراته العقلية لاستيعاب تكنولوجيا الاعلام والاتصال معلوماتياً ونفسياً، بمعنى استخدام التقنيات بما يؤدي الى تلبية متطلبات الجمهور ومرحلته وبيئته.

ز- تحقيق أكبر قدر من المشاركة الجماهيرية في عمليات الإعلام والاتصال بحيث لا يقتصر دور الجماهير في التلقي والاستقبال السلبي للوسائل الإعلامية والاتصالية.[1] بمعنى جعل المواطن عضواً إيجابياً ومشاركاً نشطاً في العملية الاعلامية والاتصالية وليس مجرد متلق للانباء والمعلومات مما يعني تزايد المشاركة الإيجابية في العملية الإعلامية والاتصالية من حيث الكم ومن حيث الكيف. فضلاً عن تزايد وتنوع الرسائل المتبادلة لتغطي المجالات كافة دون تعتيم او ابهام. [2]

ومواقفه،وعندما يختار شخص ما وسيلة إعلام لا تتفق مع إتجاهه فانه غالباً ما ينظر اليها بارتياب؛ ينظر: د. ياس خضير البياتي، مصدر سابق، ص157.

(1) د. ياس خضير البياتي، مصدر سابق، ص157-158.

(2) د. محمد عبد القادر حاتم، مصدر سابق، ص41.

ح- تعزيز الثقة بين الجمهور ووسيلته الاعلامية والاتصالية من خلال تقديم الأفضل ورفع مصداقية المواد والرسائل والبرامج الإعلامية من أجل خلق التفاعل بين الفرد والسلطة لأن الإعلام لا يتحمل التزوير والتزييف الى الأبد.

ط- دفع العملية الإعلامية والاتصالية للتفاعل مع عملية التنمية الحضارية من جهة وتحقيق التكامل الإعلامي من جهة أخرى عن طريق الإعلام المحلل والمفسر وليس الاعلام التبريري لأعمال السلطة.

ي- جعل تفاعل الإعلام والاتصال مع النظام السياسي تفاعلاً إيجابياً لخدمة المجتمع وليس تفاعلاً استبدادياً او تسلطياً، [1] كما هو الحال مع ما يسمى بالأنظمة الإعلامية والاتصالية المغلقة التي سادت وتسود في المجتمعات التي تحكمها النظم الاوتوقراطية والشمولية، والتي تستند إلى اتصال خاضع لسيطرة صارمة. أي انها وسائل إعلام واتصال موضوعة لخدمة مصالح ضيقة كالتثقيف السياسي، والدعاية، والإثارة، [2] مما أفضى الى بروز ظواهر سلبية في الحياة الاعلامية والاتصالية في تلك المجتمعات أثرت على آلية عمل الإعلام ومضامينه ومصداقيته بحيث أفرزت الكثير من الانماط الإعلامية التي لا تتناسب مع الوظيفة الحضارية للإعلام المعاصر ولعل أبرزها: مبدأ سياسة اخفاء المعلومات، وتهويل الاحداث والوقائع بطريقة بدائية، وانتهاج سياسة الممنوعات الاعلامية، واعتماد مبدأ المسار الواحد في المنهج الإعلامي، وتقليص حرية تدفق الاخبار والمعلومات، وبروز النسق الإعلامي التقليدي المليء بالعموميات، ونمطية الرسالة الإعلامية شكلاً ومضموناً، وابتعادها عن حاجات ومشكلات المواطن واقترابها

(1) د. ابراهيم الداقوقي، الإعلام والتنمية الحضارية في الوطن العربي، مجلة التوثيق الإعلامي، بغداد، مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، المجلد الخامس، العدد (5)، 1986م، ص56-57.

(2) يوخن رافلبرغ، مصدر سابق، ص154.

من السلطة، مما أفضى الى ضعف مصداقية المواطن بتلك المجتمعات بإعلامه،[1] لقد أظهرت الممارسة الإعلامية والاتصالية المعاصرة، ان الأنظمة الإعلامية المفتوحة السائدة في الدول والمجتمعات الديمقراطية، حيث الأرضية الملائمة لتحقيق ديمقراطية الإعلام والاتصال، هي أكثر مرونة، وتوفر فرصاً أفضل للاصلاح الاجتماعي ولتحقيق الذات لدى الصحفيين. [2]

وفضلاً عما تقدم، فان لديمقراطية الإعلام والاتصال أهداف أخرى فيما يتصل بالجمهور، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

أ- ضمان حصول الجمهور على المعلومات باشكالها كافة عدا ما يتصل منها بإسرار الدولة أو اسرار المهنة "ودون التوسع في تفسير مفهوم كل منهما"، فضلا عن ضمان حصول الجمهور على المعرفة باشكالها المختلفة.

ب-توفير الحق للمواطن في تكوين آرائه بصورة موضوعية ـ قدر الأمكان ـ في الأحداث دون رقابة مسبقة او تلقين، أو محاولة فرض أنماط وقوالب جامدة من السلوك الاجتماعي.

ج- ضمان حصول الجمهور على الحقيقة والصدقية في الوقائع عن طريق تنوع مصادر وسائل الاعلام والاتصال المتاحة له، بما يمكنه من الاختيار بينها بحرية والتأكد من صحة الوقائع.

د- تشجيع الفرد على النقد، ومساعدته على حسن التمييز بين الحقيقة والزيف وبين ما هو ثابت وصائب، وما هو تافه وظاهري، وبين الرأي والمعلومة.

ه- نشر وجهات نظر الافراد الذين يرون ان المعلومات التي نشرت او اذيعت عنهم علناً قد ألحقت بهم ضرراً جسيماً، وهو ما يعرف "بحق الرد والتصحيح"، وإذا كان هذا المبدأ قد أصبح يسود معظم تشريعات

(1) د. ياس خضير البياتي، مصدر سابق، ص157.

(2) يوخن رافلبرغ، مصدر سابق، ص154.

الصحافة في العالم، فان تقرير حق الرد والتصحيح في مجال الاذاعة والتلفزيون ليس موضع اتفاق.

و- إتاحة حق الرد والتصويب على المستوى الدولي، والتوسع في استخدام هذا الحق الذي يطلق عليه اصطلاحاً "حق الرد الدولي"(*).

ز- توفير الحق للفرد في التعبير عن رأيه بحرية، ويشمل حق حرية الرأي والتعبير في هذا المجال، الحرية والحق في اخبار الآخرين، والحرية في المعرفة والقدرة على النقاش والحوار، وسهولة المشاركة في الاتصال، مع الاشارة الى ان ذلك يتضمن بعض المسؤوليات والالتزامات. (1)

ح- مساعدة الفرد في التصدي وفهم التعقيد المتزايد للامور السياسية والثقافية والاقتصادية،(2) ويمكن ان يأتي هذا من خلال توفير مصادر بديلة للمعلومات وفي المجالات كافة. لقد أمست المعلومات في عصرنا الراهن تمثل ضرورة قصوى للمواطن، وذلك كي يتسنى له معايشة عصره الذي بات يتسم ببعض التعقيد نتيجة للتطورات المتسارعة والمتداخلة في المجالات كافة، والتي لابد لها وان تلقي بظلالها على المواطن.

(*) من الجدير الإشارة هنا، إلى انه وعلى الرغم من ان هناك اتفاقية خاصة بالحق الدولي في الرد والتصويب سبق وان اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1952م، إلا انه وبعد مضي ما يزيد على نصف قرن من الزمن، لم يصدق عليها سوى عدد محدود من الدول، وهي تعدّ أداة نظرية غير فعالة الى حد كبير إذ لا تستخدم في التطبيق العملي. ينظر: أ.د. ليلى عبد المجيد، التشريعات الاعلامية، مصدر سابق، ص77.

(1) أ.د. ليلى عبد المجيد،التشريعات الاعلامية، ص76-78.

(2) يوخن رافلبرغ، مصدر سابق، ص154.

ط- حماية حق النقد والمعارضة، والاعتراف بهذا الحق الذي يشمل إتاحة التعبير عن وجهات النظر المعارضة للسياسات المعروضة او القائمة، والتمتع بحرية نقد تلك السياسات. [1]

ونخلص مما سبق، إلى ان أهداف ديمقراطية الاعلام والاتصال تتعدد وتتنوع لتتوزع على أكثر من مجال، منها ما يتعلق بدعم الديمقراطية في مظهريها السياسي والاجتماعي وذلك من خلال دعم عملية المشاركة سواء في الشأن العام او الشأن السياسي، ومساندة الارادة الشعبية ودعم حقوق الفرد والجماعة في آنٍ واحد معاً وبما يؤدي الى تحقيق التكامل والتطور الاجتماعي، ومنها ما يرتبط بتعزيز دور الاعلام والاتصال في حياة المجتمع وذلك من خلال توفير وسائل الاعلام والاتصال لجميع القوى والفئات الاجتماعية ودون أي نوع من التمييز، وضمان التدفق الحر للمعلومات والمعارف، والتنوع في محتوى الاعلام والاتصال وبما يؤدي الى تعزيز ثقة الجمهور بوسيلته الاعلامية والاتصالية، اما المجال الآخر، فهو الذي يتصل بافراد الجمهور، وذلك من خلال ضمان حصولهم على المعلومات الصادقة واتاحة المجال لهم لتكوين آرائهم والتعبير الحر عن هذه الآراء دون رقابة او تسلط فضلاً عن اتاحة حق النقد والمعارضة والرد والتصويب وبالنتيجة فان أهداف ديمقراطية الأعلام والاتصال. هي أهداف سامية يمكن ان يعود تحقيقها بالفائدة على كل من المؤسسات الإعلامية والاتصالية والجمهور والنظام السياسي وعلى مسيرة الديمقراطية.

(1) د. إبراهيم الداقوقي، الاعلام والتنمية الحضارية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص57.